البوابة الاردنية، لعلّ في ذلك ما يمكن ان يجنّبها تبعات الاستحقاق التفاوضي المقبل، ومخاطره السياسية» (ماجد كيالي، النهار، بيروت، ١٩٩٣/٧/١٧).

أثار إعادة طرح الكونفدرالية، وما رافقها من جهود، موجة من التصريحات والمواقف الفلسطينية المختلفة، والتي أُثير معظمها في نطاق اجتماعات الحوار الوطني الشامل، ما بين وفد «فتح» وقادة الفصائل الفلسطينية المقيمة في دمشق. فقد أفضت اجتماعات اللجنة المركزية لـ «فتح»، بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٩، الى تشكيل أربع لجان، منها لجنة للحوار الوطني الشامل التي تشكّلت برئاسة عضو اللجنة المركزية، هاني الحسن، وباشرت أعمالها بزيارة دمشق، والحوار مع الفصائل الفلسطينية المقيمة بها. ولعلّ أبرز اللقاءات هو ما تم في ١٩٩٣/٧/١٢، حيث عقد وفد «فتح» لقاء موسّعاً مع قيادة الجبهتين الشعبية والديمقراطية حيث جرى النقاش حول امكان تنظيم حوار وطني شامل، ينطلق من ضرورة تعليق المشاركة في المفاوضات لاعادة توحيد الساحة الفلسطينية. وأكد وفد القيادة الموحدة للجبهتين على أهمية تقديم رد خطي من قيادة «فتح» على المبادرة التي سبق للجبهتين وان تقدّمتا بها في ١٩٩٣/٥/١٩، لحوار وطني شامل سيشمل ١٣ فصيلاً، اضافة لشخصيات وطنية من الداخل والخارج (الحرية، ١٩٩٣/٧/١٩).

من جهة أخرى، رأى الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، ضرورة مشاركة جميع القوى والفصائل الوطنية والاسلامية في هذا الحوار، وعدم استبعاد أي طرف، وان تأتي الاطراف، جميعها، الى مائدة الحوار بروحية عالية من التضامن والاخوة والمسؤولية الوطنية لانجاح هذا الحوار، وأن تتقبل الاطراف الفلسطينية المشاركة نتائج الحوار، وما سيتمخّض عنه من قواسم مشتركة، واتفاق على برنامج سياسي (الهدف، ١٩٩٣/٧/٢٥).

وأيّاً تكن مسيرة الحوار الوطني الشامل، وآفاقها، فقد بات مطروحاً على بساط البحث السياسي الفلسطيني جملة من المستجدات، التي تستدعي، بدورها، إجابات نوعية، وجهوداً استثنائية في البحث عن صيغ سياسية وتنظيمية، لمواجهة المواقف المستجدة.

س. ش.